التحولات السياسية بين الانتقال الديمقراطي السلمي والتغيير العنفي

Political transitions between a peaceful democratic transition and violent change

سايل سعيد

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، sailsaid30@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/24 تاريخ القبول: 2020/10/09 تاريخ النشر: 2020/10/10

ملخص:

لقد تعرضنا في هذا البحث لدراسة ظاهرة التحولات السياسية والتي تعد أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها العلوم السياسية، باعتبارها أي التحولات السياسية تخصصا قائما بذاته يهتم ويتتبع بالبحث والتحليل والتنظير كل ما يتعلق ويرتبط بالتفاعلات السياسية الحاصلة في النظم والأنساق السياسية فيدرس التغيرات التي تطرأ عليها من جميع الجوانب بدءا من عوامل هذا التغيير لمظاهره وأشكاله والنتائج التي يصل إليها، حيث أنه ليس كل العوامل التي تقود لانطلاق التحول السياسية في أي نسقٍ كان تقود بالضرورة لنفس نتيجة التحول، فأسباب انفجار الأوضاع في العالم العربي عام 2011 كانت متشابهة من دولة لأخرى ولكن نتائجها اختلفت من بلد لآخر.

كلمات مفتاحية: تحولات سياسية؛ انتقال ديمقراطي؛ النظم السياسية؛ التغيير العنفي.

Abstract:

We have been in this research to study the phenomenon of political transformations, which is one of the main pillars upon which political science is based, as any political transformation is a discipline in itself that cares and tracks research, analysis, and theorization of everything related to the political interactions taking place in political systems and studies changes that occur, It has all aspects from the factors of this change to its manifestations and forms and the results that reach it, as not all factors that lead to the launch of political transformation in any system were necessarily leading to the same result of the transformation, the causes of the explosion of conditions in the Arab world in 2011 were similar from one country to another, but the results varied from one country to another.

Keywords: Political Transformations; Democratic Transition; Political Systems; Violent Change.

مقدمة:

تعتبر العلوم السياسية من أبرز التخصصات المعاصرة في ميدان العلوم الاجتماعية التي أحاطت بالاهتمام والبحث والتفسير، مختلف الظواهر الإنسانية والاجتماعية المرتبطة بمختلف المواضيع السياسية والتي من بينها موضوع التحولات السياسية وذلك بالنظر لأهمية هذه الظاهرة في حياة الدولة وفي التفاعلات الحاصلة بين النسق السياسي وبيئتيه الداخلية وبالنظر لأهمية هذه الظاهرة ولتعقيدها وتشعبها، قام الباحثين والمنظرين في الميدان السياسي باستحداث علم التحولات السياسية كتخصص قائم بذاته لغرض دراسة الظواهر المرتبطة بالانتقال الديمقراطي السلمي والصحي والفرق بينه وبين الأشكال الأخرى من التحولات العنفية التي غالبا ما تقود لنشوب حروب ونزاعات مسلحة تكون أساسا لمراحل طويلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي ليس فقط على المستويات الوطنية بل حتى على المستويات الجهوية والإقليمية.

- **الإشكالية:** بناءا على هذا الطرح، نتساءل جدلا ونقول ما هو مفهوم التحولات السياسية وما الأشكال والنظريات المرتبطة به.

- **فرضيات الدراسة:** وللإجابة على هذه الإشكالية نفترض ما يلي:

أ- يعتبر الانتقال الديمقراطي جزءا هاما من التحولات السياسية في النسق السياسي.

ب- تعتبر الانقلابات العسكرية احد أشكال التحولات العنفية الممهدة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.

ج- يؤدي الانتقال الديمقراطي لبناء نظام سياسي ديمقراطي فعال قائم على المشروعية السياسية عكس التحولات العنفية تماما.

1.تعريف التحولات السياسية:

فمن الناحية اللّغوية ، يعني مصطلح "التحولات" (جمع تحوّل)،" تبدّل"، أو تغيّر" أو "تعاقب"، الشيء بالشيء الآخر، كأنّ نقول على سبيل المثال لا الحصر؛ التحولات المناخية التي تشهدها الكرة الأرضية والتي تشير لتلك التغيرات أو التبدّلات التي لحقت بالنظام البيئي لكوكب الأرض بحيث أدت مثلا لارتفاع درجات الحرارة، ذوبان الكتل الجليدية في قطبي الأرض وارتفاع منسوب مياه البحر وغرق بعض الأراضي والجزر الواقعة تحت مستوى سطح البحر وغير ذلك من التغيرات الأخرى (الاحتباس الحراري، زيادة معدلات الحرائق، الفيضانات،...).

ومن الناحية الاصطلاحية، فإن المقصود بالتحّولات (جمع تحّول) السياسية، يتمثل في تلك التغّيرات البنيوية (بنيات ومؤسسات النظام السياسي كالحكومة، البرلمان، الأحزاب السياسية...) والوظيفية (صلاحيات وأدوار مؤسسات وبنيات النظام السياسي) والتي تطرأ على النظام (النسق) السياسي (System Politique) في دولة معينة وذلك بالشكل المؤدي لكسر الجمود والركود الذي تواجد عليه النظام السياسي قبل انطلاق التحولات السياسية فيه.

وفي هذا المنوال، يرى المنظر "دوجي" (Duguit)، بدوره،أنّ التحولات السياسية،عبارة عن ظاهرة معقدة ومتشابكة الأطراف والعوامل (عوامل داخلية مرتبطة بالوضع السياسي، الاقتصـادي، الاجتماعي،... وكذا عوامل خارجية مرتبطة بالفواعل الدولية المؤثرة في البيئة الداخلية للـنظام السياسي) والتي يؤدي التفاعل فيما بينها (بين هذه الفواعل والبيئات) سواء بالتنافس أو التضامن لنشأة طبقة حاكمة جديدة، استطاعت أن تفرض سلطتها على الطبقة المحكومة نتيجة ما تملكه من وسائل القوة والتأثير سواء المادية أو الروحية أو السياسية، أو الدعائية، أو بغير ذلك من الوسائل الأخرى

وبالإضافة لما سبق، فإنّ التحولات السياسية، التي قد تطرأ على نظام سياسي معّين تختلف مستوياتها من حيث عمق درجة التغييرالذي تـُحدثه في هياكل ووظائف النظام السياسي، بحيث تتراوح هذه التحولات، بين التغيير الجذري للنظام السياسي بسقوط واندثار كامل لمؤسسات ووظائف ورموز هذا الأخير وبناء نظام سياسي جديد على أنقاضه، إذ قد تصل الأوضاع في بعض النماذج السياسية حتـّى لإحداث تغييرات في مقومات وركائز الدولة ذاتها كـ(تغيير العـَلم، إصدار عملة جديدة، تغيير التسمية الرسمية للدولة،...)، في حين قد تقتصر التحولات السياسية في أمثلة أخرى سواء على تهديم جزئي للنظام السياسي دون المساس بنواة النظام وبمرجعياته الأساسية والاكتفاء بإنتاج دستور جديد للدولة وبإعادة انتخاب السلطات التنفيذية والتشريعية وتغيير بعض القوانين الأخرى إضافة لتغيير القيادات الحاكمة (صانعي ومتخذي القرار المركزي)، أو الاكتفاء في نماذج أخرى باللجوء لإحداث إصلاحات عامة داخل النظام السياسي قد تـُشرف عليها القيادات والزعامات الحاكمة أصلا (تحت الضغط الداخلي أو الخارجي) والتي قد تفتح المجال لفواعل المجتمع المدني (كالأحزاب السياسية، الشخصيات الأكاديمية، الجمعيات، المواطنين،...)، وذلك بإشراكها في صنع هذه الإصلاحات عبر اقتراح بدائل على السلطة الحاكمة والتي تترجمها لقوانين وآليات تمس الجوانب السياسية، الوظيفية، البنيوية، الاقتصادية، والاجتماعية للنظام السياسي.[1]

وفي هذا الخصوص، يجب الإشارة إلى أنّ مفهوم التحولات السياسية، أوسع وأعمق وأشمل من أن يتم حصره في ظاهرة الانتقال الديمقراطي والتي هي (أي الانتقال الديمقراطي) عبارة عن مرحلة سياسية انتقالية في دولة معينة يتم خلالها إنتاج ترتيبات قانونية، تأسيسية، (جمعية تأسيسية،دستور جديد،...وغير ذلك)، تنتهي بخلق نظام سياسي ديمقراطي، غير أنّ التحولات السياسية، تتجاوز موضوع الانتقال الديمقراطي والذي (أي هذا الأخير) يعد فقط جزءا أو نوعا من أنواع التحولات السياسية، بمعنى أدق أنه ليس كل تحوّل سياسي في نظام سياسي معّين يـُقرئ على أساس أنه انتقال ديمقراطي وأنّ نتيجته بالضرورة ستكون بناء نظام سياسي قائم على أسس ديمقراطية،بل قد تذهب بعض التحولات السياسية عكس ذلك لإنتاج أنظمة سياسية تسلطية أو شمولية، بل وحتى أنها قد تنحرف (هذه التحولات) لتؤدي ببعض المجتمعات التي تحدث فيها للدخول في أزمات وصراعات وحروب أهلية وطائفية، خاصة إذا تم تغذيتها بعوامل داخلية (كعدم التسيير الرشيد والحكيم للمرحلة الانتقالية، أو جود مجتمعات

مقسمة طائفيا واثنيا، انعدام الثقافة الديمقراطية لدى بعض المجتمعات،...) أو عوامل خارجية كالتدخلات الأجنبية (عسكريا،سياسيا،...) لأغراض مصلحيه وجيواستراتيجية.[2]

2.أشكـال وآليـات التحـولات السياسيـة:

- أولا: أشكال التحولات السياسيةتؤكّد التجارب التاريخية أنّ الحاجة إلى التحولات السياسية والتغيير، والقدرة عليه ترتبطان بمجموعة من المتغيرات الدافعة للتحوّل السياسي والتغيير ،ومن أبرز هذه المتغيرات نجد خصوصا:[3]

***** متغّير الاجتماع السياسي، وذلك عندما تصل الأوضاع لانقطاع عملية التواصل بين النظام السياسي الحاكم والجماهير.

***** متغّير الجماهير، وذلك عندما يصل المواطنون لإدراك قيمتهم الفعلية كمؤثرين في استقرار النظام السياسي أو تغييره.

***** متغّير اقتصادي واجتماعي،وذلك مثل نمو طبقة اجتماعية فاحشة الثراء تتغذى على انعدام العدالة التوزيعية، واستشراء الفساد الاقتصادي والاجتماعي والبطالة وذلك بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية المختلفة.

***** متغّير تواصلي، أي تأثّر الناس بما يتابعونه من برامج وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عبر العالم وتشبعهم بالدعاية الإعلامية الموجهة إليهم عبر القنوات التلفزيونية الفضائية، الإنترنت، وغيرها، وكذلك اكتسابهم للقدرة على التواصل فيما بينهم دون قيود بفضل أدوات التواصل المعاصرة كمواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك ، تويتر،...) والهاتف النقال وغير ذلك.

***** المتغّير الخارجي، والمتمثل في سلوكيات ومواقف فواعل النظام الدولي المختلفة (دول، منظمات ،...) من النظام السياسي الحاكم، حيث كثيرا ما تتأثر هذه المواقف بالحسابات المصلحية والجيوسياسية لهذه القوى الخارجية قبل الحسابات الديمقراطية، فقد

تتدخل لمساندة طرف (النظام السياسي الحاكم أو المعارضة) على حساب طرف آخر أثناء مخاض التحّول حسب ما يتجاوب ومصالحها.

وتبعا لما سبق إذن، يظهر لنا اختلاف المتغيرات والعوامل المتحكمة في عملية التحولات السياسية في دولة معينة، وهو الوضع الذي أفرز وجود عدّة أشكال للتحولات السياسية، وفيما يلي سنتعّرض لأكثرها أهميّة:

أ- التحولات السياسية المَرضية (Transformations politiques pathologiques):

وُسميت بالمَرضية لأنّ الأشكال المتبعة فيها لتحقيق التحّول السياسي قد تكون متلازمة مع العنف والعنف المضاد، بالإضافة لانعدام التنظيم والتنسيق والتخطيط المسبق لقوى التغيير (الجماهير، بنيات المجتمع المدني وفواعله كالأحزاب السياسية وغيرها)، حيث تنطلق مطالب تغيير الأوضاع السياسية والأخرى (الديمقراطية،...) دون رسم محكم لخارطة طريق مشتركة تضمن لها تحقق مطالبها أو لأنّ التحّول السياسي والتغيير نفسه لم يكن نابعا أصلا من الإرادة الجماهيرية،بحيث أنه قد يكون صنيعة أطراف أخرى كالنخب العسكرية، الولاءات الخارجية وغيرها.[4]

وعليه، يرى المنظر المتخصّص في قضايا التحولات السياسية "جالتونج" (GALTUNG)، في تحليله لفرص التغيير السياسي في دول العالم الثالث، أنّ التجارب التاريخية أثبتت أنّ التحولات السياسية في معظم هذه الدول (دول العالم الثالث) مثل سيريلانكا، فيجي وغيرها، قد حدثت عن طريق استخدام الأساليب المَرضية للتحّول والمتمثلة أساسا في الثورات العنفية، التمردات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الاغتيالات السياسية والانتفاضات الدامية[5] وغير ذلك.

- **الثـورات العـُنفيـة**:إنّ الثورات العـُنفية المقصودة في هذا المقام،تتمثل في تلك الثورات التي تعتمد الأساليب الدموية كالتفجيرات والإعدامات واستعمال السلاح والسيطرة العسكرية وغيرها، عند محاولة ما يسمى بالقوى الثورية (المعارضة السياسية، الجماهير،...)، تغيير النظام السياسي الحاكم والإطاحة به مع النخبة السياسية والعسكرية والفكرية التابعة

له،بحيث أنّ الرغبة في تحقيق القطيعة الراديكالية والنهائية مع النظام السياسي القديم وإقامة مؤسسات حكم جديدة تتولى قيادتها نخبة حاكمة جديدة (هدم النظام السياسي القديم وبناء آخر مكانه)، قد يجعل القوى الثورية المدفوعة بالحماسة والسخط والرغبة في الثأر من ممارسات العنف المضاد الذي قد تكون السلطة السياسية قد واجهتهم به (القمع، المحاكمات العسكرية، الاعتقالات التعسفية، التعذيب،...) لتوظيف العنف الثوري لتحقيقها هذه الأهداف وذلك باستخدام أساليب مختلفة كالمقصلة وفرق الموت وغيرها من الطرق العنفية.[6]

وقد حدّد الكاتب " كران برينتون"، في كتابه الصادر عام 1938، بعنوان: "تشريح الثـورة" (The Anatomy of Revolution)، أربع مراحل تمرّ بها كل الثورات بما فيها الثورات العُنفية، وذلك تماما مثلما يمر جسم الإنسان بمراحل مرض معّين،وقد اختبر هذه المقولة بدراسته للثورة الفرنسية لعام 1789، والروسية لسنة 1917، والتي تميّزت جميعها بالأسلوب العنفي لتحقيق مطالبها، وفيما يلي سنتعرض لهذه المراحل:[7]

- **<u>المرحلة الأولى:</u> انهيار النظام القديم**: وهي مرحلة تتميز بتطّور موجة من مشاعر عدم الرضا والسخط والغضب من قبل الجماهير ضد السلطة السياسية الحاكمة نتيجة أسباب مختلفة مثل تزايد الضرائب، الفقر، البطالة، تعطل الإدارة،...فيحّول المفكرون ولاءهم من النظام الحاكم نحو نظام آخر مقترح يحمل في البداية قدرا من المثالية.

وهكذا تبدأ، عملية التحرك من أجل إسقاط الحكم القديم،فينطلق التآمر من خلال تشكيل اللجان والشبكات والخلايا،التي تـُؤطر مظاهر التمرد الشعبي على السلطة السياسية الحاكمة (الإعتصامات، المظاهرات، الإضرابات،...) والتي تقابلها السلطة بالقمع والعنف واستدعاء القوات (الشرطة، الجيش، ...)،ما يدفع القوى الثورية المشحونة لتسليح نفسها وتعتمد أسلوب العنف لإسقاط النظام السياسي الحاكم،ومع تزايد الضغط الشعبي والعنفي يسقط النظام السياسي.

- **المرحلة الثانية: تولي المعتدلين للسلطة:** وهم الذين عارضوا النظام السياسي القديم ولكنهم لا يتمتعون بالصرامة والحسم، فيتبنون تغييرات سياسية ولكنها سطحية وغير جذرية ما يجعل النخب المتشددة (الراديكاليون)، يتهمونهم بالضعف والجبن والعمالة لبقايا النظام السياسي السابق.

- **المرحلة الثالثة: تولي المتشددين للسلطة:**وهي أكثر المراحل التي تشهد العنف والقهر والفوضى في أية ثورة عنفية، حيث بعد الإطاحة بالمعتدلين يقوم الثوريون الراديكاليون باعتماد سياسات دموية باسم الثورة للتخلص من بقايا النظام السياسي الحاكم سابقا، وفرض الطاعة للنظام السياسي الجديد بقيمه قوانينه،كما يتم أيضا اعتماد سياسية العقاب والتصفية الجسدية حتى لرفقاء الثورة الذين يخرجون عن الخط الثوري الذي يرسمه الراديكاليون، ما يُدخل المجتمع في هذه المرحلة في فوضى وخوف ورعب وحروب أهلية وغيرها.

- **المرحلة الرابعة: فترة نهاية حكم الرعب:** وفي هذه المرحلة يبدأ الثوريون بالاعتدال ويطوق المجتمع للاستقرار والتنمية والتمتع بالأمن، وتأتي مرحلة ما يسمى "بالثرميدور" (Thermidor)،وهي بمثابة فترة النقاهة بعد الحُمى الثورية، والتي كثيرا ما يستولي خلالها ديكتاتور معين على الحكم لاستعادة النظام، مثل ما حدث في فرنسا بعد ثورة 1789 عندما سيطر "نابليون بونابرت" على السلطة في فرنسا وجمع كل الصلاحيات في يده.

- **التمرد والانتفاضات الدامية:** يُعتبر التمرد والانتفاضات الشعبية، أحد أبرز آليات وأدوات المطالبة بالتغيير السياسي للأوضاع العامة القائمة في دولة أو مجتمع معين، والانتفاضة الشعبية تتميز بامتدادها لفترات زمنية طويلة، بحكم أنها تخلوا من عنصر الحسم السريع، ففي سنة 1830، انفجرت انتفاضة شعبية في فرنسا امتدت حسب المؤرخين لمدة 18 سنة كاملة.[8]

إضافة لتميزها بالطابع العفوي،فهي غير مؤطَرة وليست منظمة ولا تخضع لقيادات معينة وإنْ كانت مطالبها واضحة ومحددة (كإسقاط السلطة السياسية الحاكمة، إرساء الديمقراطية،...)،وهو الأمر الذي يُسّهل على السلطات السياسية الحاكمة (بسبب عدم

التنظيم والافتقار للقيادة) عملية استدراج الحركة الاحتجاجية لتحويلها لانتفاضة عنفية ومسلحة كإستراتيجية من النظام السياسي الحاكم لإفراغ الاحتجاجات من مطالبها المتحضرة والمشروعة (الديمقراطية، حقوق الإنسان، تغيير النظام الحاكم،...)وتحويلها لصراع مسلّح، يسهل القضاء عليه بالموارد العسكرية والأمنية التي تحوز عليها السلطة السياسية الحاكمة، وهذا ما يتم عبر بدأ أطراف حكومية باستهداف بعض رموز المعارضة مثلا، أو شن عمليات عسكرية بقصف المدن بحجج محاربة جماعات مسلحة خارجة عن القانون[9] وهو الأمر الذي قد ينجح في استدراج الأطراف المنتفضة (والتي وبسبب افتقارها للتنظيم والقيادة الموحدة) للوقوع في فخ تسليح وعسكرة انتفاضتها،ما يُفقد هذه الانتفاضة مع الوقت (خاصة مع تصاعد أعمال العنف والدمار بين الطرفين) الالتفاف الشعبي والمدني العريض حول المطالب السلمية الأولية للانتفاضة (الديمقراطية،...) وذلك تحت وطأة انسداد الأفق خاصة مع لجوء بضعة مئات أو آلاف من المسلحين وذلك باسم الدفاع عن الذات لرفع السلاح في وجه الحكومة والذي تقابله هذه الأخيرة بمزيد من القوة لسحق الانتفاضة والتي تتحوّل في هذه الحالة لتمرّد مسلح.[10]

- **<u>الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية</u>**:تُعد الانقلابات العسكرية، شكلا من أشكال انتقال السلطة من فئة قليلة إلى فئة قليلة أخرى قد تنتمي لنفس الفئة الأولى المسيطرة على الحكم سابقا، وغالبا ما يكون الانقلاب العسكري باستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي،أي أنه تغيير شكلي منحصر في الأشخاص الحاكمين دون تغيير في أحوال المحكومين (التغيير يقتصر على الوجوه الحاكمة فحسب)، لذلك فالانقلاب العسكري لا يمتّ بصلة لإرادة الجماهير فهو خالي من المشروعية الشعبية، وغالبا ما تلجأ الطغمة العسكرية الحاكمة الجديدة لتوظيف أساليب القهر والعنف لتظل في السلطة كالاغتيالات السياسية للمعارضين والاعتقالات التعسفية وفرض حالة الطوارئ وغيرها.[11]

- **التدخـــــلات الأجنبيـــــة**: والتي قد تكون بأنماط مختلفة بهدف إحداث تغيير النظام السياسي في دولة معينة أو الاكتفاء بمطالبته بوسائل مختلفة (كالمشروطية السياسية أو الاقتصادية أو عبر العقوبات المختلفة،...) بإحداث إصلاحات سياسية معينة، علما أنّ هذه التدخلات الأجنبية غالبا ما تتأثر بالعوامل المصلحية، الجيواستراتيجية والجيوسياسية والتي تربط الفواعل الدولية (أي بيئة النظام السياسي الخارجية كالدول الأجنبية،المنتظمات الحكومية وغير الحكومية، الشركات الكبرى،...) بالسلطة السياسية الحاكمة في الدولة التي يستهدفها التغيير من الخارج، وعلى هذا الأساس، قد نجد قيام دولة مركزية معينة تحمل أجندات خاصة بها تتدخل عسكريا وبشكل مباشر للإطاحة أو المساعدة على الإطاحة بأنظمة سياسية معينة بدعوى عدم احترامها لحقوق الإنسان والديمقراطية، وهذا ما قامت به مثلا الولايات المتحدة الأمريكية في 20 ديسمبر 1989 عندما تدخلت عسكريا لإسقاط السلطـــة السياسيـــة في دولـــة "بنما" بزعامة الجنرال "مانويـــل نورييجا" (Manuel NORIEGA)، بدعوى قمعه للمعارضة السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان والديمقراطية غير أنّ السبب الفعلي للتدخل الأمريكي يكمن في رفض حكومة "نورييجا" تجديد عقد استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لقناة بنما الرابطة بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي.[12]

أو ما قامت به نفس الدولة (الولايات المتحدة الأمريكية) بتدخلها العسكري في العراق سنة 2003، والتي لم تكتفي فقط بإسقاط النظام السياسي العراقي الأسبق (نظام صدام حسين)،بل أسقطت حتى مقومات الدولة العراقية نفسها (اشتعال الفتنة الطائفية،انهيار الأمن،...وغير ذلك)[13].

إضافة لصبغة أخرى من التدخل الأجنبي للتغيير السياسي والمتمثلة في تفجير الأوضاع من الداخل عن طريق إذكاء الانقسامات الطائفية والدينية و الإثنية وذلك بدعم فصيل ديني أو اثني معين(عسكريا،سياسيا،ماليا، بشريا...) للاستيلاء على السلطة بهدف تسخير السلطة الجديدة التي تدعمها القوة الأجنبية فيما بعد (بعد وصولها للسلطة) لخدمة

أجندتها الاقتصادية والجيوسياسية، وهذا ما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر سنة 1994 ،عندما قدمت جميع أشكال الدعم لإثنية "الهوتو" الناطقة باللغة الإنجليزية بزعامة "كابيلا الأب" للسيطرة على السلطة في "الكونغو - زائير" ضد حكومة "موبوتو سيسيسيكو" المنتمي لإثنية "التوتسي" الناطقة باللغة الفرنسية[14].

وهكذا فانه قد تلجأ في حالات لأخرى المعارضة السياسية للاستنجاد بالأطراف الأجنبية متوسلة سلاحها لتنوب عليها هذه الأطراف في تغيير نظام سياسي حاكم يرفض التجاوب مع مطالب التغيير السلمية للمعارضة، ما قد ينقل الأوضاع في هذه الحالة من وضعية الاستبداد نحو وضعية الاحتلال الأجنبي.

ب- <u>التحولات السياسية الصحّية (Transformations politiques salubres)</u>:

وتسمى بالتحولات السياسية الصحّية، لكونها تشتمل على مجموعة عن العوامل والمتغيرات التي تساعد على تحقيق عملية التحّول السياسي نحو الديمقراطية أو ما يصطلح عليه في علم السياسة (Science politique)، بالانتقال الديمقراطي (Transitologie)، الذي يعني التحّول من نظام سياسي شمولي (Totalitaire)، أو تسلطي (Autoritaire)، إلى نظام سياسي ديمقراطي يقوم على مركزية حقوق الإنسان والمواطنة،الحكم الراشد ودولة القانون وذلك سواء بتغييره (إسقاطه بشكل جذري من الناحية البنيوية والوظيفة والرمزية)،أو بمفاوضتة على تبني إصلاحات سياسية فعلية تؤّسس لنظام سياسي ديمقراطي (تسوية سياسية) وهذا عكس التحولات السياسية المرضية،التي لا تضمن للمجتمع بالضرورة تحقيق الانتقال الديمقراطي بسبب انتهاج أساليب مرضية كالعنف،الانقلابات العسكرية،...وغيرها في انجازها.

ومن أبرز العوامل المساهمة في تحقيق التحولات السياسية الصحّية نجد:[15]

- الطابع السلمي والمدني وغير العنفي لعملية الحراك الشعبي المطالب بالتغيير السياسي الديمقراطي ما يـُكسب الرأسمال الأخلاقي والقيمة السياسية الرفيعة لهذه المطالب ويـُحرج

السلطة السياسيـــة ويجعلها تتردد في توظيف القوة و القهر لإخماد الحراك وإنهاء مطالب التغيير الشعبية.

- حياد الجيش والمؤسسة العسكرية وعدم تدخلها في الوضع السياسي وإيمانها بأنها جهاز للدولــة والوطن لا أداة قمع في يد السلطة السياسية الحاكمة.

- الاندماج الاجتماعي، فخلو المجتمع من ظواهر الانقسام الديني والعصبي (الطائفي، المذهبي، القبلي العشائري،...)، وتمتعه بوحدة النسيج الاجتماعي،يُشكل أثر ايجابي في ترجمة المطالب والطموحات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية وغيرها للمجتمع ،ترجمة سلمية ومدنية،وذلك في صورة تقاطب مصالح اجتماعية وسياسية عامة لا في شكل تقاطب مصالح أهلية أو فئوية مشتتة.

- وحدة قوى المعارضة السياسية (الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات،...) والاتفاق على برنامج عمل سياسي مشترك، قيادة مشتركة أو منسقة، الاتفاق على موقف موحد (سواء على المطالبة بإسقاط النظام السياسي الحاكم، الاكتفاء بالمطالبة بإصلاحات جذرية وعميقة،...)، الوحدة السياسية والتنظيمية، وهو ما يفيد هذه القوى ويدعمها في مسار مواجهة النظام السياسي الحاكم، وصولا لتغييره أو مفاوضته على مطالبها الإصلاحية وغير ذلك،و هذا ما حدث مثلا في بولونيا سنة 1989،عندما التفّت (تجمعت) جميع قوى المعارضة السياسية الديمقراطية المناهضة للنظام السياسي الشيوعي الحاكم في هذا البلد حول نقابة التضامن (Solidarnosc) بقيادة "ليخ واليزا" والذي نجح في استقطاب ثلث القوى العاملة في بولونيا (أي 9.5 مليون عامل)، وتنظيم إضرابات واسعة أدت في النهاية لتفكيك النظام السياسي الشيوعي في هذه الدولة.

- الضغط الشعبي والجماهيري والإعلامي المتواصل، وذلك عبر التنظيم المستمر والدائم للمسيرات السلمية، المظاهرات، الإضرابات والاعتصمات وغيرها، غير أنه لنجاح هذه الخطوات يجب على الجماهير الالتزام بالانضباط التام والتفكير في الخطوات التالية والاستعداد السلمي والمتحضر لردود فعل السلطة السياسية والالتزام باللاعنف في جميع الحالات وخاصة عدم الرد على استفزازات قوى الأمن ومحاولاتها جر الحراك الشعبي لفخ المواجهات العُنفية، إضافة للوقاية من المندسين الذين قد يحاولون جر المظاهرات وتحويلها

لأعمال شغب وغير ذلك،ناهيك عن ضرورة العمل من أجل توسيع رقعة المظاهرات والاحتجاجات لتطال أكبر رقعة جغرافية ممكنة عبر الوطن، الحفاظ على النظام العام ومنع التخريب وذلك مثلا عبر تشكيل لجان تؤطر المتظاهرين وتراقب تحركاتهم، ناهيك عن ضرورة توفير التغطية الإعلامية والتصوير بجميع الوسائل المتاحة لضمان نشر المظاهرات وإيصال مطالبها للسلطة السياسية الحاكمة.

وبالتالي، يرى المنظر المتخصّص في علم الانتقال الديمقراطي "ليجفارت" (LIJPHART)،أنه وفي حالة توفّر هذه العوامل السابقة الذكر في أيّة تحرك جماهيري أو مجتمعي يُطالب بالتغيير السياسي، فإنّ ذلك قد يُمثل متغيّرا أساسيا لتحقيق التحوّل السياسي الديمقراطي (الصحي) والذي بدوره قد يأخذ أحد الأشكال التالية:[16]

* السقوط الكامل للنظام السياسي الحاكم (بنيويا، وظيفيا، ورمزيا)، ووضع أسس لنظام سياسي ديمقراطي جديد (الانتقال للديمقراطية) مثل ما حدث في اليونان في نوفمبر 1973 ،عندما تم توقيف الرئيس "بابادوبولوس" وإنهاء ما يسمى بنظام حكم العقداء (جمع عقيد)، ومن ثمة تم وضع البلاد بدأ من سنة 1974 على المسار الديمقراطي أو ما حدث كذلك في رومانيا بعد سقوط النظام السياسي الشيوعي بقيادة "تشاوسيسكو" وتعويضه بنظام سياسي ديمقراطي بداية من شهر ماي 1990.

* التسوية السياسية بين القوى السياسية والمدنية المعارضة والمتزعمة للحراك الشعبي والجماهيري وبين بعض رموز وقيادات النظام السياسي السابق، وهذا من خلال الاتفاق على انخراط بعض الفعاليات السياسية في عهد السلطة السياسية السابقة في حل وسط ومؤقت في عملية الانتقال السلمي نحو الديمقراطية، ففي إسبانيا مثلا عيّن الملك "خوان كارلوس"، "أودولفو سواريز" وهو عضو فاعل سابقا في حكومة الجنرال "فرانكو" عيّنه رئيسا للحكومة الانتقالية في اسبانيا عام 1976 فنجح هذا الأخير في التفاوض مع قوى المعارضة السياسية حول إيجاد خطة انتقال نحو نظام سياسي ديمقراطي في هذا البلد.

* الإصلاح السياسي الفعلي والضامن لإحداث التغيير الديمقراطي، وذلك من خلال اعتماد مسار تدريجي سلمي وغير عنفي، والذي (هذا المسار) قد يأتي بمبادرة من المؤسسات العمومية دون تهميش لحقوق المواطنة، ومن ثمة إنتاج مجموعة حركيات تجعل المواطن فاعلا فعليا في اختيار من ينوب عنه (البرلمان) ومن يحكم باسمه (الحكومة)، بالإضافة لتفعيل الحوار بين الأحزاب السياسية وبنيات المجتمع المدني وبين السلطة السياسية الحاكمة لوضع أسس (خطة) لإصلاح يحدد طبيعة النظام السياسي (شكل الحكومة، مواعيد الانتخابات، المبادئ الدستورية ومضمونه، صلاحيات وحدود كل سلطة من السلطات الثلاث،...).

- **ثانيا: آليـات التحـولات السياسيـة**: لقد قام مجموعة من المنظرين الأمريكيين على غرار "هالد" (HELD) و"ساركوري" (SARKORY)، بالاهتمام بظاهرة التحولات السياسية،حيث توصلوا في نهاية دراستهم لاستخلاص أربعة آليات للتحول السياسي من أقلها شدة في التغيير إلى أكثرها تعبيرا عن التغيير الديمقراطي، وعليه فحسب هؤلاء، فإنّ التحولات السياسية قد تنتج حن أحد الآليات التالية:[17]

- **<u>الآليات الموجهة</u>**والتي تـُحدثها السلطة السياسية الحاكمة، بحيث تقوم بتعديل بعض المواد الدستورية أو تقوم بتغيير في بعض وظائف أحد المؤسسات السلطوية (في السلطة التنفيذية، أو التشريعية،...)، وهذا دون المساس بفلسفة الحكم القائمة على التسلط،إضافة لعدم المساس بمصالح ونفوذ الطغمة الحاكمةما يجعل هذه الآليات تـُنتج تغييرا ضعيف وشكلي أكثر منه فعلي، ولا يقود لتحقيق طموح المواطنين في التحّول نحو الديمقراطية، مثل ما قامت به السلطة السياسية السابقة في مصر سنة 2005، عندما أقدمت على تعديل المادة 76 من الدستور المصري والتي كانت قبل ذلك تحصر الترشح للانتخابات الرئاسية في شخصية واحدة يختارها الحزب الحاكم، ليتم بعد سنة 2005 اعتماد التعددية في الترشح لمنصب الرئاسة، ولكن في الوقت نفسه وضعت السلطة السياسية شروط تعجيزية لا يمكن لأيّ مترشح استيفائها لدخول المنافسة الانتخابية.

- **الآليـات التكّيفيـة**: وهنا السلطة السياسية تعتمد آليات وأدوات مختلفة مثل تعديل الدستور وإدخال مواد جديدة إليه تهدف لتحقيق التكّيف مع المستجدات الداخلية والخارجية ليس أكثر، فهدف السلطة هنا من وراء اعتمادها هذه الآليات،ليس التحّول نحو الديمقراطية، وإّنما التظاهر بالديمقراطية لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية.

- **الآليات التحويرية**: وهي تلك الآليات التي تنبع من الجماهير سواء عن طريق سلوكيات مجتمعية كالمظاهرات، الاعتصامات وغيرها أو بواسطة الانتخابات الديمقراطية، أي أنّ هذه الآليات مصدرها الشعب لتحقيق إرادة هذا الأخير في الانتقال نحو الديمقراطية، مثل ما كان عليه الشأن في بولونيا سنة 1989 بعد سقوط النظام الشيوعي الحاكم هناك.

- **الآليات التأسيسية**: وفي هذا النوع، فإنّ التحّول نحو الديمقراطية يأتي بواسطة استحداث آليات نابعة من الإرادة السياسية الداخلية، نتيجة الضغوط الداخلية (الحزبية، الجماهيرية،...)، ما ينتهي بالسلطة الحاكمة للرضوخ لها بإحداث التغيير، وذلك بواسطة انتخاب جمعية تأسيسية تمثيلية لها صلاحية واحدة، وهي بناء دستور ديمقراطي يعترف بالمشاركة السياسية كأساس للنظام السياسي الجديد، إضافة لخيار التباين السلطوي (التوازن بين السلطات من حيث توزيع الصلاحيات) كحل يمنع الهيمنة السلطوية.

3.نظريـــات التحـولات السياسيـة:

والتي تجد منها خاصة:

***المقاربة الاتصاليـــة**:وقد وظ ّف "كارل دويج" هذه المقاربة، لفهم عمليات التفاعل القائمة بين النظام السياسي الحاكم (السلطة السياسية الحاكمة) والمجتمع (المنظمات المختلفة، الأفراد، الأحزاب السياسية،...)، حيث يرى أنّ عملية الاتصال مهمة للنظام السياسي الحاكم للتكّيف مع التطورات التي تحدث على مستوى بيئته الداخلية والخارجية،

وهي أيضا أحد الأسس والمرتكزات التي تصنع التحولات السياسية المختلفة في المجتمع (إصلاحات، تغيير جذري للنظام السياسي،...).

ووفقا لهذه النظرية فانّ مسار التحوّل السياسي في أي دولة، يتم عبر تفاعل العناصر الموالية:[18]

- **المُرسِل**: وهو مصدر الرسالة، حيث تنطلق منه المعلومات، والمُرسل قد يتمثلون في المواطنين، الأحزاب السياسية، المنظمات المختلفة، أي بيئة النظام السياسي.

- **الرسالة:** وهي جملة المعلومات التي تنقلها القنوات التي من خلالها يقوم المُرسِل بإرسالها، وقد تحتوي الرسالة على مطالب سياسية (إصلاحات، تغيير النظام السياسي الحاكم،...)، مطالب اجتماعية،... وغير ذلك.

- **القنـــوات:** الوسيلة أو الأداة التي تـَنـْقـُل الرسالة إلى الجهة المعنية بها (السلطة السياسية)، وقد تختلف هذه الرسائل في نمط نقلها للمعلومات وفي درجة تأثيرها.

- **المُستقبِل:** وهو الجهة المتلقية للرسالة (أي السلطة السياسية الحاكمة وممثليها).

- **التغذية الاسترجاعية:** وهي إجابات،أو ردود الأفعال التي تصدرها السلطة السياسية الحاكمة حول الرسالة (مطالب المُرسِل) أي المجتمع بفواعله المتخلفة، ويرى "كارل دويج" أنّ هذه المرحلة جدّ مهمة لأنها تحدّد نوع ومستوى التحولات السياسية التي ستطرأ على النظام السياسي الحاكم، وذلك حسب طريقة تعامله مع الرسالة التي تلقاها من الجهة المُرسِلة (المجتمع)، فقد يعمد النظام السياسي الحاكم لطرح مخرجات (إجابات) على شكل مراسيم، قوانين، توضيحات، تعديلات وظيفية أو هيكلية، تجاوبا مع تطلعات المجتمع وهنا نكون أمام تحولات سياسية تحققت بفضل تكّيف النظام السياسي مع بيئته وهو ما يسميه "دويج" بالتغذية الاسترجاعية الإيجابية، أما في حالة التغذية الإسترجاعية السلبية فإنّ السلطة السياسية الحاكمة تصدر إجابات سلبية على رسائل المجتمع وذلك بطرق مختلفة قد تتضمن الانتقادات، توظيف القمع، تجاهل المطالب،...وهو ما يحدث في الأنظمة السياسية غير الديمقراطية والتي قد تؤدي برد فعل مجتمعي عنيف قد يتحّول مع الوقت لانتفاضات، ثورات قد تصل لتغيير سياسي يمس وجود النظام السياسي الحاكم نفسه.

* **النظرية العامة للأنساق المفتوحة**: والتي تعدّ من أبرز النظريات المُستخدمة لفهم وتحليل الأنظمة السياسية بعد سنة 1953 تاريخ ظهور هذه النظرية على يد المنظر الأمريكي "دافيد إيستون"، والذي ركّز في شرحه لأنواع النظم السياسية الناتجة عن التحولات السياسية المختلفة، من خلال تقييم أداء السلطة السياسية الحاكمة لمستوى استجابتها لمطالب البيئة المحيطة بها (المواطنين، الأحزاب السياسية، النقابات،...)، بحيث يرى أنه في حالة وجود تفاعل (Interaction) كلي للنظام السياسي الحاكم مع مدخلات (مطالب) البيئة المحيطة به، فإنّ ذلك سينتج عنه نظام سياسي ديمقراطي، أما في حالة وجود تفاعل شكلي، فإن الأمر سيقود لإنتاج نظام سياسي تسلطي، وفي حالة الغياب التام للتفاعل فإنّ ذلك سيتمخّض عنه نظام سياسي شمولي[19] (ديكتاتوري).

***نظرية المُواطَنة (Citizenship theory)**: والتي تعود للباحث في النظم السياسية المقارنة "لينك لايتر" (Link LATER)،والذي يرى أنّ المُواطَنة لم تعد تُمثل أساسا الانتماء للوطن أو الرابطة القانونية (الجنسية)، إنما باتت مكّرسة بمستوى انتفاع المواطن من حقوقه السياسية والحقوق الأخرى والتي يجب على السلطة السياسية الحاكمة أن تضمنها للفرد ليتمتع بالمواطنة، ومن أبرز هذه الحقوق التي يتحدث عنها نجد، حق التغيير السياسي الديمقراطي (الإصلاحات السياسية الفعلية، تغيير السلطة السياسية جذريا،...) والذي (هذا الحق) يضمن له إقامة نظام سياسي يكفل للمواطن حقوقه السياسية (كحق الانتخاب والترشح، حرية التعبير، حرية الفكر والمعتقد، الصحافة الحرة،... والحقوق الأخرى[20] (الاقتصادية، الاجتماعية،...)، وبالتالي فهو يرى أنّ الفرد يحقق مواطنته بتمتعه بالحق في التغيير السياسي المؤدي للديمقراطية كضمان بدوره لتواصل تدفق حقوقه السياسية والأخرى المكّرسة لهذه المواطنة.

***النظرية البنائية- الوظيفية**: ومن أبرز روادها نجد " تالكوت بارسونز"، وتعدّ هذه النظرية من أبرز النظريات الشارحة لظاهرة التحّول السياسي عن طريق الثورة،حيث سعت

هذه النظرية لكشف المصادر الموضوعية للتغيير الثوري داخل نسق الظواهر الاجتماعية، حيث يرى " بارسونز "أنّ الثورة تُعتبر انحراف مرضي يؤدي لخلخلة التوازن البنائي داخل السلطة السياسية، فترى هذه النظرية أنّ النسق الاجتماعي سيواجه صعوبات حين لا تستطيع القيم القائمة بتفسير التغييرات في الجوانب البيئية المحيطة، الأمر الذي يتطلب احتياج البيئة لقيم جديدة تكون لها القدرة التفسيرية، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الثورة.[21]

كما يرى كذلك أنّ الاختلال الوظيفي الذي يتعرض له المجتمع يوجب التعديل أو التغيير، وإذا قاومت السلطة السياسية هذا التغيير فإنّ التغييرات تكتسب طابعا ثوريا، وقد لقيت هذه النظرية عدّة انتقادات مختلفة من بينها أنها لا تشير لمصدر الاختلال الوظيفي، أو سبب التناقضات الاجتماعية،ولا تُميّز بين مظاهر الاختلال الوظيفي وبين التناقضات التي تظهر في أيّ مجتمع.

*__نظـرية القــوّة__: يرى أصحاب هذه النظرية،أنّ السلطة السياسية وليدة القوة والعنف، فهي تقوم على أساس حق الأقوى، فأقدم القوانين التي يخضع لها العالم هو قانون الأقوى وسيطرته على الضعيف، وهكذا فهذه النظرية تؤكد أنّ السلطة إذن، من حق الفرد أو الفئة التي تفرض قوتها على باقي الأفراد (بالانقلاب العسكري، بالتدخل الخارجي، بالثورة العنفية،...) والذين يخضعون لقوة الطرف الأقوى الذيي ُمثل السلطة السياسية الحاكمة، ولتبرير فرضيات هذه النظرية يقول أصحابها أنّ حوادث التاريخ تشهد وتؤكّد على صحتها، إذ كان عامل القوة يغلب على عامل أو عنصر التعاقد أو الرضا بين الأفراد عند إنشاء سلطة سياسية جديدة.[22]

*__نظرية العقـد الاجتمـاعي__: تتفق التيارات المختلفة لهذه النظرية، من حيث المبدأ حول فكرة "العقد" (Le contrat)، كأساس لنشأة السلطة، فطبقا لهذه النظرية،فقد ترك الأفراد حياتهم الفطرية الأولى وانتقلوا إلى حياة الجماعة المنظمة عن طريق العقد (الدستور)، ومن ثمة تتفق تيارات هذه النظرية على أنّ التعاقد هو منبع ظهور السلطة الحاكمة.[23]

***نظريـــة الدومينـــو (Domino Theory):** تفترض هذه النظرية، وجود قوة خارجية (فواعل النظام الدولي كالدول الوطنية، المنظمات الحكومية، غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات،...)، قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظِمة في ترتيب معّين، مشكلة نظاما معينا، وتفترض أّنه بمجرد نجاح تلك القوة الخارجية في زعزعة استقرار أيٍ من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمسّ كل عنصر من عناصر النظام، الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار بحيث أنها تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة، ومن شروط تحقُق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المشكِلة للنظام متساوية (القرب الجغرافي مثلا بين الدول) أنْ تسقط بسرعة معينة وأن تكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداد للتأثر بالموجة[24].

وقد اهتّم المنظر "سترونج" (W.J STRONGE) بالدراسة التفصيلية لأثر سقوط إحدى قطع الدومينو على القطع الأخرى التي تليها،وقد افترضت التجارب التي قام بها وجود مسافة قصيرة ومتساوية بين أحجار الدومينو وتساوي أحجار وكتلة تلك الأحجار (أي تشابه في الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية،... للدول المتجاورة مثلا)، وأّن التفاعل الوحيد بين هذه الأحجار هو التأثر بسقوط الأحجار السابقة لها في الترتيب، وأّنها قادرة على الاتصال مع أيٍ من العناصر التالية في الترتيب، ويفترض أّنه في حالة السقوط ستميل الأحجار كلها في اتجاه واحد.[25]

وقد استُخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى أّن ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ويُعدي جيرانها من الدول الأخرى، وثمة فإّن التغيير (التحّول)داخل دولة معينة يُحدث تغييرا مماثلا في الدول المجاورة لها بما يشبه أثر العدوى.

*<u>نظـــرية تعبئـــة المـــوارد</u>: يعتقد المنظران "زالد" (ZELD)، ومـاكـ ّارثي"(Mc CARTHY)، أّنه وعلى عكس النظريات التقليدية، لا توجد علاقة سببية وثيقة تربط بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبين الكبت والحرمان اللذان يؤديان للفعل الجماعي (الثورات، الانتفاضات، وغيرها والُمطالـِبة بالتغيير السياسي)، فهما لا يعتقدان في هذه الآلية السببية، بحيث تجاوزاها إلى تصّور آخر مبني على فكرة مفادها أّن التنظيمات (الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط، الجمعيات،...) هي التي تخلق الحاجات المطلبية (هي التي تدفع المجتمع للمطالبة بالتغيير السياسي)، وأنها هي التي تتلاعب بالاستياءات والاعتراضات المختلفة وتحددها، وبالتالي فالأزمة في اعتقادهما (اعتقاد المنظران)، لا تـُشكل سببا مباشرا في عمليات التعبئة الاجتماعية، ذلك أنها لا تتجاوز كونها موردا هاما لتنظيمات الحركات الاجتماعية التي تعمل على استغلالها.[26]

خاتمـــة:

من خلال جميع ما سبق توصلنا لمجموعة من النتائج أبرزها أننا قد استنبطنا شكلان رئيسيان للتحولات السياسية، الشكل الأول يتمثل في التحولات السياسية الصحية أو الانتقال الديمقراطي والذي يقوم أساسا على التحول من نظام سياسي شمـولي أو تسلطي لا يقوم على فلسفة حقوق الإنســان ومحورية المشروعية السياسية أي لا يقوم على مؤسسات وأفراد منتخبين فعلا من طرف المواطن، لنظام سياسي ديمقراطي، أما الشكل الثاني من هذه التحولات فتتمثل في التحولات السياسية العنفية والتي لا تنبثق من إرادة المواطن بقدر ما تكون تجسيدا لإرادة جماعة معينة أو فردا معينا له الرغبة في السيطرة على السلطة وبناء سلطة سياسية مستبدة، ومن الأدوات الموظفة في هذا الشكل من التحولات نجد خاصة الانقلابات العسكرية، التدخلات العسكرية الأجنبية، الاغتيالات السياسية وغيرها والتي كثيرا ما تقود لنتائج منها عدم الاستقرار السياسي والأمني وتهميش دور الفرد المواطن في صنع القرار وغير ذلك.

*قائمة المراجع:

[1]Nacer Eddine GHOZALI, **Cours de systèmes politiques comparés**, Alger, OPU, 1983, pp102-106.

[2]Idem.

[3] توفيق المديني وآخرون، **الربيع العربي إلى أين؟..أفق جديد للتغيير الديمقراطي** ، ط 3، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2012 ، ص ص 42-43.

[4] توفيق المديني وآخرون **المرجع نفسه** ، ص45.

[5] أمحند برقوق،« الهندسة السياسية والحكم الراشد في إطار العولمة»، ملتقى وطني حول الحكم الراشد،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، أفريل 2006.

إيمان أحمد رجب،«الثورات:المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية»،**السياسة الدولية**،عدد 184[6]،أفريل 2011،ص 10.

[7]إيمان أحمد رجب **المرجع نفسه** ، ص ص 11-12.

[8]شعبان الطاهر الأسود،**علم الاجتماع السياسي:قضايا العنف السياسي والثورة**،القاهرة:الدار المصرية-اللبنانية،2003،ص 46.

[9]عبد القادر عبد العالي، « التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحوّل الديمقراطي»، **المستقبل العربي**، عدد 406، أكتوبر 2013.ص ص 05-06.

[10] أحمد عبيدات وآخرون،**الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي:نحو خارطة طريق** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012،ص 20.

[11]أحمد عبيدات وآخرون،**المرجع نفسه** ، ص 24.

[12]محسن عوض،«الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري»،**المستقبل العربي**،عدد 388،جوان 2011،ص 04 .

[13]Guillermo O'DONNELL, « La Transitologie à l'éprouve du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord», **Revue Intel-nationale de politique comparée**, N°02, été 2013, pp353-358.

[14]Ibid, p361.

[15] أحمد عبيدات وآخرون، **المرجع نفسه** ،ص 18-25 .

[16] Adam PRZEWORSKI, **Democracy and market : political and economic reforms in eastern Europe and Latin America**, Cambridge, Cambridge university press,1991,pp10-16.

[17]أمحند برقوق، **المرجع نفسه**.

[18]مولود زايد الطيب،**علم الاجتماع السياسي**،طرابلس الغرب:دار الكتب الوطنية،2007،ص ص 63-66.

[19]مولود زايد الطيب، **المرجع نفسه**، ص ص 80-82.

[20] Dan DISALVO, « Political theory», **International journal of political philosophy**, N°06, December 2004, p28.

[21] مولود زايد الطيب ، **المرجع نفسه** ، ص 54-56.

محسن خليل، **النظـــم السياسيـــــة والقانون الدستوري**، ط 1، القاهرة: مؤسسة النيل للنشر والتوزيع، 2001[22]، ص 102-104.

[23]محسن خليل،**المرجع نفسه** ،ص 102-106.
[24]إيمان أحمد رجب، **المرجع نفسه** ،ص212.
[25]إيمان أحمد رجب،**المرجع نفسه** ، ص 212.
[26]مولود زايد الطيب، **المرجع نفسه** ، ص 68.